مجتمع

غزة: وقفة تضامنية مع أسير مريض بالسرطان

نظمت جمعية واعد للأسرى والمحررين وقفة تضامنية مع الأسير المريض بالسرطان في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أحمد عبيد، أمام مقر الصليب الأحمر غرب مدينة غزة، أمس الاثنين، للمطالبة بالإفراج عنه، والضغط على الاحتلال الإسرائيلي لتقديم العلاج له ولكافة الأسرى المرضى. وقال مجدي عبيد، والد الأسير، إن ابنه المحكوم بالسجن الفعلي ست سنوات يتعرض لانتهاكات واضحة، في ظل احتياجه لعملية جراحية عاجلة في أمعائه واستئصال الأورام من جسده، حتى لا يتفشى مرض السرطان فيه. (العربي الجديد)

سريلانكا: وفاة طفلة جراء طقوس غريبة

قالت شرطة سريلانكا، أمس الإثنين، إنها ألقت القبض على شخصين على صلة بوفاة طفلة تبلغ من العمر 9 سنوات تعرضت للضرب بشكل متكرر خلال طقس يعتقد أنه يطرد روحاً شريرة. ومن المقرر أن يمثل المشتبه بهما، وهما المرأة التي قامت بعملية طرد الأرواح الشريرة ووالدة الفتاة، أمام المحكمة للاستماع إلى اتهامات بشأن وفاة الفتاة، التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع في دلغودا، وهي بلدة صغيرة تبعد نحو 40 كيلومتراً شمال شرقي العاصمة كولومبو. وعندما فقدت الفتاة وعيها خلال الضرب تم نقلها إلى المستشفى حيث توفيت. (أسوشييتد برس)

دحض مؤامرة الحمض النووي

حثّ رئيس غانا، نانا أكوفو أدو (الصورة)، مواطني بلاده على عدم الالتفات إلى نظريات المؤامرة التي تُحيط باللقاحات الواقية من فيروس كورونا الجديد، وذلك قبيل إطلاق حملة تطعيم في جميع أنحاء البلاد، بدءاً من اليوم الثلاثاء. وقال أكوفو أدو في خطاب للأمة: «أيّها الشعب الغاني، أعلم أنّ البعض ما زال يتشكك حيال اللقاح، وأبدى آخرون تحفظات بشأن فاعليته، بينما يتخذ آخرون جانب نظريات المؤامرة، ويعتقدون أنّ اللقاح جرى تصنيعه للقضاء على العرق الأفريقي. وهذا بعيد كلّ البعد عن الحقيقة». وأضاف: «إنّ تلقي اللقاح لن يغيّر حمضكم النووي (دي إن إيه)، ولن يضع أداة تتبّع داخل أجسادكم، كما لن يتسبب في العقم، سواء للنساء أو الرجال». وغانا هي أول دولة تحصل على اللقاحات ضمن خطة «كوفاكس» التي تشترك فيها منظمة الصحة العالمية، والتي تهدف إلى إمداد الدول الأفقر باللقاحات لمكافحة كورونا. وذكر أكوفو أدو أنّه كرئيس للبلاد، ولكي يؤكد للشعب أنّ اللقاح آمن، فإنّه سيحصل عليه مع السيدة الأولى، ونائب الرئيس، والسيدة الثانية (زوجة نائب الرئيس) علانية. تابع أنّ زعماء سياسيين كباراً، وزعماء دينيين وقضاة سيحقنون باللقاح علانية، اليوم الثلاثاء. وسجلت غانا أكثر من 84 ألف إصابة بالفيروس وأكثر من 600 وفاة، من بينها نحو 200 وفاة الشهر الماضي فقط.

(رويترز)

(نيباه دينيس/ فرانس برس)

روسيا: تكنولوجيا تكشف التعذيب بالسجون

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تشهد روسيا، في الوقت الراهن، مجموعة من فضائح التعذيب التي وقعت داخل السجون، في مناطق مختلفة من البلاد، ووصلت إلى حدّ اعتراف الهيئة الفيدرالية لتنفيذ العقوبات، بتلك الحوادث وتوقيف المتسببين ومحاكمتهم، وسط آمال الحقوقيين في أن يزيد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية داخل السجون من احتمالات الكشف عن الانتهاكات والحدّ منها.

في هذا الإطار، حصل صندوق «الحكم المجتمعي» (منظمة حقوقية غير حكومية) مؤخراً على مقاطع فيديو جديدة لوقائع ضرب وتعذيب مروعة بالإصلاحية رقم 1 في مقاطعة ياروسلافل، غربي روسيا، أدت إلى وفاة معتقل في مستشفى في مدينة ريبينسك في عام 2017. وجرى رفع قضية جنائية جديدة للتحقيق في الواقعة بعد نشر صحيفة «نوفايا غازيتا» ذات التوجهات الليبرالية المعارضة، مقطع الفيديو الذي يظهر تعرض السجناء للضرب المبرح بالعصي، بينما هم راقدون على طاولة.

وحقق الفيديو نحو 180 ألف مشاهدة منذ نشره على «يوتيوب» في 23 فبراير/ شباط الماضي، ما ساهم في إثارة القضية لدى الرأي العام. وفي الوقت الذي خرج أحد السجناء الذين تعرضوا للضرب من الإصلاحية بسلام وتمكن من الإدلاء بشهادته، لم ينجُ سجين آخر جورجي الجنسية، واسمه فاجا بوتشوريشفيلي، من الاعتداءات، بل لفظ أنفاسه الأخيرة في مستشفى ريبينسك متأثراً بالنزيف وإصابة الكبد. من جهتها، سعت إدارة الإصلاحية للتستر على تعرضه لانتهاكات جسدية، ولم يتسلم أقاربه جثمانه سوى بعد مرور بضعة أيام على وفاته، وكان بلا أعضاء داخلية، وفق شهادة شقيقه.

وفي مقاطعة إركوتسك الواقعة في سيبيريا، شمالي روسيا، رصدت لجنة المراجعة التابعة للهيئة الفيدرالية لتنفيذ العقوبات أدلة على استخدام العنف بحق 75 معتقلاً، وجرى رفع تسع قضايا جنائية على خلفية ذلك. وذكرت وكالة «نوفوستي» الحكومية الروسية أنّ هيئة تنفيذ العقوبات ولجنة التحقيق والنيابة تراجع منذ بضعة أسابيع ظروف الاعتقال في مراكز الحبس الاحتياطي وإصلاحيات مقاطعة إركوتسك، كما تبين أنّ 41 شخصاً لهم ضلوع في أعمال العنف بحق المعتقلين.

مع ذلك، يرجع الخبير القانوني والحقوقي، بافيل ماروشاك، تزايد حالات اكتشاف حوادث التعذيب بالسجون الروسية إلى اعتماد التكنولوجيا الرقمية والكاميرات بالإصلاحيات، متوقعاً أن يساعد ذلك في الحدّ من الانتهاكات الجسدية بحق السجناء الروس وتحسين أوضاعهم بشكل عام. ويقول ماروشاك في حديث إلى «العربي الجديد»: «يظهر من الفيديو أنّه جرت في ياروسلافل ممارسة أساليب بالغة القسوة، لكن رُفعت قضية جنائية بعد ثلاث ساعات فقط على نشر الفيديو، مما يؤكد أنّ السلطات لا تنوي السكوت على القضية. أظهرت واقعة ياروسلافل أنّه يمكن إيصال مثل هذه الحوادث إلى القضاء». وحول العوامل التي تساعد في الكشف عن الانتهاكات بحق السجناء، يضيف: «هناك استثمارات في منظومة تنفيذ العقوبات تتركز على مجال التكنولوجيا، ومنها إلزام موظفي الهيئة الفيدرالية لتنفيذ العقوبات بتثبيت كاميرات فيديو على بدلاتهم، ومن دونها لما كنا علمنا بما جرى. والأهم أنّ الجهاز المركزي لا يسعى للتستر على هذه الحوادث أو الاكتفاء بإجراءات تأديبية بسيطة، وبالفعل جرى توقيف بضعة مسؤولين عن حوادث التعذيب».

ماروشاك الذي سُجن أكثر من ثلاث سنوات في روسيا، بقضية ذات خلفية سياسية، يعلق على مقطع الفيديو الأخير، قائلاً: «من جانب، فإنّ هذا الفيديو مثير للصدمة كونه يظهر أعمالاً أدت إلى وفاة سجين يحمل الجنسية الجورجية، لكن، من جانب آخر، هناك ردّ فعل عليه، إذ يتضح أنّه يمكن، بل يجب، مراقبة الوضع بواسطة التكنولوجيا الحديثة». كذلك، يلفت الخبير الحقوقي الروسي إلى أنّ هناك تحسناً عاماً لأوضاع السجناء في روسيا، بالإضافة إلى تراجع عددهم، مؤكداً أنّ «هذه حقيقة لا يستطيع أن ينكرها حتى الحقوقيون الأكثر تشدداً» قبل أن يضيف: «أصبحت وزارة العدل وهيئة تنفيذ العقوبات، في وقتنا الحالي، تتبنيان موقفاً مفاده أنّ منظومة الإصلاحيات يجب أن تؤدي مهمتها المباشرة، وهي عزل الجناة عن المجتمع وليس تعذيبهم».

497 ألف معتقل

شهد العام الماضي تراجع عدد المعتقلين في روسيا إلى ما دون نصف مليون سجين، إذ تشير أرقام هيئة تنفيذ العقوبات الصادرة في أغسطس/ آب الماضي، إلى أنّ عددهم بلغ نحو 497 ألف معتقل، وهو رقم يشمل المدانين (نحو 392 ألفاً) ومن جرى وضعهم رهن الحبس الاحتياطي، على حدّ سواء.

تحقيق

وفيات مصر

كورونا: القطاع الخاص إلى واجهة حملة اللقاح

الوضع الوبائي في مصر، يبدو مطمئناً إذا قيس بعدد إصابات كورونا اليومي المتراجع، لكنّه ليس كذلك على مستوى عدد الوفيات، وتعثر التلقيح

تراجعت أعداد الإصابات أخيراً (خالد دسوقي/ فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما تتراجع نسب الوفيات بفيروس كورونا الجديد في كثير من دول العالم حتى وصلت إلى 2,2 في المائة في المتوسط العالمي بحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية، زادت في الآونة الأخيرة في مصر إلى مستوى غير مسبوق، حتى بلغت 5,84 في المائة من المصابين، وذلك بالتزامن مع فتح باب التسجيل رسمياً لتلقيح كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة من خلال الموقع الإلكتروني التابع لوزارة الصحة، أمس الأول الأحد. لم تعلن الحكومة، حتى الآن، عن خطتها لتوزيع اللقاحات على من سيتقدمون للتسجيل، سواء ما يتعلق بمواعيد التلقيح أو نوع اللقاح، لكنّها أعلنت فقط عن أماكن التلقيح المخصصة على مستوى البلاد. وأرجعت مصادر بوزارة الصحة ذلك إلى عدم توفر كميات كافية حتى الآن من نوع واحد من اللقاح لتعميمه على المستوى الوطني، مرجحة أن يلقح المواطنون الذين سيسجلون خلال المرحلة الأولى من عمل الموقع الإلكتروني بلقاح «سينوفارم» الصيني الذي وصلت كميات إضافية منه الأسبوع قبل الماضي إلى القاهرة، من إجمالي 300 ألف جرعة هدية من الحكومة الصينية للشعب المصري.

وعلى الرغم من تراجع التشكيك العلمي في كفاءة «سينوفارم» مقارنة باللقاحات الأخرى، خصوصاً اللقاح الصيني الآخر «سينوفاك» الذي تتفاوض مصر لإنشاء مصنع مخصص له فيها، فإنّ الإقبال عليه بين الطواقم الطبية ما زال ضعيفاً، فبحسب المصادر لم يتجاوز عدد من تم تلقيحهم بالفعل في مستشفيات العزل على مستوى البلاد خمسة آلاف حتى الآن، أي عشرة آلاف جرعة، وبنسبة لا تتعدى 25 في المائة من إجمالي عدد الأطباء والممرضين والعاملين الإداريين بمستشفيات العزل وحدها. وهو ما اعتبرته اللجنة التنسيقية لإدارة الأزمة فشلاً كبيراً، اتخذت إزاءه قراراً جديداً بفتح باب التلقيح للطواقم الطبية بجرعات لقاح «أسترازينيكا/ أوكسفورد» المصنّع في الهند، والذي تملك مصر منه حالياً خمسين ألف جرعة فقط، مع الأمل في تحقيق إقبال أكبر من الطواقم الطبية على التلقيح.

وبالتوازي مع ذلك، تبحث اللجنة مع هيئة الشراء الموحد إمكانية السماح لمجموعات استثمارية في القطاع الصحي الخاص باستيراد اللقاحات وبيعها للجمهور بفارق «محدد» عن الأسعار التي ستبيع بها الدولة اللقاحات للقادرين، بحسب ما ذكرت المصادر، التي أشارت إلى أنّ المستثمرين لن يتمكنوا، في كلّ الأحوال، من جلب لقاحات مختلفة عما يستخدم في المستشفيات الحكومية والعسكرية والجامعية، لكنّ الفارق سيكون في الكميات ومدى توافرها في وقت معين، مع ترجيح أن يتم ذلك قبل الخريف المقبل في أبعد تقدير.

وسبق لمصادر في مجلس الوزراء الكشف أنّ الغالبية العظمى من اللقاحات ستوزع مقابل مبلغ مالي يختلف بحسب نوعها، وربما يختلف أيضاً بحسب مقدم الخدمة نفسها، وما إذا كان المواطن سيحصل عليها في المراكز العامة الخاصة باللقاح أو المستشفيات وبمعرفته الشخصية.

وكشفت مصادر الصحة أنّه بعد موافقة «أسترازينيكا» على توريد شحنات من لقاحها، وكذلك مركز «غاماليا» الروسي على توريد شحنات من لقاح «سبوتنيك في» تجري مفاوضات حالياً بين هيئة الشراء الموحد التي يسطر عليها الجيش والاستخبارات العامة مع بعض الدول للحصول على شحنات إضافية بمبالغ أعلى قبل الصيف المقبل، في محاولة للوصول إلى تأمين مليون جرعة لقاح قبل تحوّر الفيروس مرة أو مرتين، بما يمكن أن يؤثر على فاعلية اللقاحات الحالية، وبما يمكّن القطاع الصحي من السيطرة على معدل الوفيات المتضخم.

وذكرت المصادر أنّه، لأول مرة، منذ بدء الجائحة، صدرت تعليمات من دائرة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي للأجهزة المختصة الأسبوع قبل الماضي لبحث السبل العملية لكبح زيادة نسبة الوفيات، في تعبير مباشر عن القلق من هذا التطور، خصوصاً مع تراجع أعداد الإصابات عموماً في الأيام الأخيرة، إلى حد ادعاء بعض المسؤولين أنّ البلاد تخطت ذروة الموجة الحالية. والفارق بين الحالة الراهنة بتزايد نسبة الوفيات منذ بداية الشهر الماضي وبين أعلى متوسطات الوفيات المسجلة خلال الموجة الأولى من الجائحة، أنّ النسبة لم تكن ترتفع بهذه السرعة في ظلّ ثبات غير طبيعي في الأعداد (ما بين 49 و52 وفاة في معظم الأيام) والتي لا تتناسب مع انخفاض الإصابات المسجلة يومياً إلى ما دون 650 - وأحياناً ما دون 600- مما يؤكد استمرار الخلل في أعمال التتبع والترصد الوبائي والتشخيص والتعامل السريع مع الإصابات.

ووفقاً للمصادر فإنّ النسبة الإجمالية لشغل الأسرّة في المستشفيات الحكومية المعدة لعزل المصابين حالياً عادت للارتفاع بعد انخفاض ملحوظ نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، لكنّها لا تزيد على 50 في المائة، في الوقت الذي قد يُعتقد فيه أنّه مؤشر على تجاوز الأزمة بعد الوقت الصعب الذي مرت به البلاد في بداية العام الجاري، عندما شهدت أزمة نقص إمدادات الأوكسجين ونقص الطاقة الاستيعابية. لكن، من منظار موضوعي آخر يعتبر مؤشراً على عدم سيطرة الدولة على انتشار الإصابات خارج المنظومة الصحية الرسمية، وبصفة خاصة حالات العزل المنزلي، والحالات التي لم تشخص، والحالات المتعاملة بصورة اعتيادية مع إصابتها، وتلك الفئة الأخيرة تمثل بحسب المصادر النسبة العظمى من مصابي الفيروس في مصر.

> قدمت الصين إلى مصر 300 ألف جرعة من لقاح «سينوفارم»

وكانت مصادر صحية قد شرحت سابقاً أنّ التعامل المتأخر مع إصابات أصحاب الأمراض المزمنة، والنقل المتأخر للمصابين بحالات خطيرة إلى المستشفيات والذي يساهم في زيادة نسب الوفيات، يعبّر عن أزمة انفصال الشارع عن المنظومة الصحية الرسمية، خصوصاً بعد اكتساب المواطنين خبرة تراكمية للتعامل مع الأعراض الخفيفة والمتوسطة للإصابة، من خلال انتشار بروتوكولات العلاج المختلفة وتوصيات الأطباء عبر صفحات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام. كذلك، ساعد على هذا الأمر توفر الأدوية في الصيدليات والمستشفيات الخاصة، وعدم وقوع عجز كبير في الأدوية الأساسية، والسماح للمختبرات الخاصة بإجراء تحاليل «بي سي آر» والاعتماد في العموم على الفحوص والأشعة.

خارج المنظومة الصحية

يتخوف المواطنون المصريون من التوجه إلى المستشفيات، لدى اشتباههم في الإصابة بكورونا، بسبب شكاوى المصابين وذويهم من ضعف الإمكانات وعدم توفر الأسرّة، خصوصاً في وحدات العناية المركزة. هذا الأمر تسبب في بقاء عدد كبير من المصابين خارج المنظومة الصحية، إذ لم يُفحصوا ولم يجر تسجيلهم، بل اعتمدوا على أنفسهم، أو على أطباء في التشخيص، على أساس الأعراض فقط.

أكاديميا

الضياع والتردد والابتكار في التعليم

زهير هواري

المؤكد أن كل نقلة عن توجه أو طريق بات روتينياً أو تقليدياً إلى آخر حديث وريادي، تتطلب قرارات سياسية جريئة تتخذها الحكومات والسلطات الرسمية، وتتعداها إلى مسؤولي القطاع الخاص من مخططين وإداريين ومعلمين وأساتذة، فضلاً عن الطلاب أنفسهم والأهالي كذلك. فالانتقال نحو التعليم الإلكتروني يتطلب من كل من هؤلاء القيام بأدوارهم، وفي حال أخلّ طرف من هذه الأطراف بما تمليه عليه واجباته من متطلبات، تقع التجربة برمتها في الفشل. ومثل هذا الوضع يثير الكثير من الأسئلة والإشكاليات حول كفاءة كل طرف من أطراف المعادلة السابقة.

منظمة الأونيسكو، باعتبارها المؤسسة الأممية المعنية، قدمت المساعدة التقنية المطلوبة منها لعشرات الدول التي ثبت أنها بحاجة إليها، باعتبار أن خبراتها في التعامل مع التعليم عن بُعد محدودة أو جزئية وتتطلب الدعم والمساندة والترشيد. ونشطت الأونيسكو في العمل من أجل تسريع التوجه نحو إيجاد حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع، بمن فيهم السلطات والهيئات التعليمية والإدارية والتلامذة.

وفيما كانت القرارات الرسمية الحكومية والخاصة تعمد إلى فتح وإقفال المدارس والجامعات، والتردد بين التعليمين التقليدي والإلكتروني ما يجعل المتلقين «يدوخون» وهم يتنقلون بين مختلف الطرائق، تبيّن للأونيسكو أن الأزمة حفزت البعض على الابتكار في قطاع التعليم ومحاولة مجابهة الأزمة بعدد من الوسائل الخلاقة لتطوير التعليم عن قرب أو بُعد. فمثلاً ظهرت تجارب في اعتماد الصفوف المفتوحة غير المقيّدة بغرف الصفوف، كما كان عليه التعليم قبل قيام المدرسة الحديثة. في ما أخرى اتجهت نحو استعمال الإذاعة والتلفزيون وتحضير حُزم دراسية ليأخذها الطلاب معهم إلى منازلهم.

تتركز جهود الأونيسكو على تفعيل شبكة تواصل لإتاحة المجال أمام تبادل الخبرات، وطرح الأسئلة، والتماس الدعم للمواظبة على تقديم تعليم شامل للجميع. وعليه، ترى أنه يمكن لممثلي الدول الراغبين في الانضمام إلى الشبكة التواصل مع الجهة المعنية عبر البريد الإلكتروني، بهدف التوصل إلى الإفادة من مجموعة مختارة من الموارد التعليمية الرقمية المجانية التي يمكن للحكومات والمدارس والمعلمين والأهالي استخدامها لفتح آفاق تعليمية جديدة أمام المتعلّمين. أما الأمم المتحدة فتحدد عدة أولويات لفتح المدارس، في مقدمها السيطرة على انتشار الفيروس وكبحه، والتخطيط بشكل مفصل لإعادة فتح المدارس، والاستماع لجميع الأطراف المعنية في ما يخص احتياجاتها، والتنسيق مع جميع الجهات، وحماية التعليم وقواه وتعزيز الإيرادات وتوفير الأموال للتعليم ووضعه على سلم الأولويات، وأخيراً تعزيز التنسيق الدولي لمواجهة أزمة الديون، وحماية المساعدات الإنمائية الموجهة للتعليم.

(باحث وأكاديمي)

واقع التدريس الجامعي الرقمي في زمن الوباء

الوباء يفرض قيوده (والي سكارف/ فرانس برس)

منذ صعود المواقع الإلكترونية في شتى المجالات في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، مقدمة شتى الخدمات التي تتزايد عاماً بعد عام، في مشاركة الصور والملفات، وصناعة الموسيقى والأفلام، وعرض الأخبار والمعلومات المتنوعة، يتساءل مراقبون عن الوقت التي سيتحول فيه التعليم الجامعي إلى العالم الرقمي. بدا واضحاً أنّ عملية التعليم يمكن أداؤها بفاعلية عبر الإنترنت. في الواقع، عملت جامعات ومعاهد عدة طوال سنوات في تقديم التعليم عن بُعد، بسبل مختلفة منها ما هو رقمي. مع ذلك، فإنّ معظم مؤسسات التعليم العالي التي خاضت هذا المجال، فضلت عليه دائماً التعليم المدمج من دون الذهاب كلياً إلى التعليم عن بعد، خصوصاً أنّ خريجي المدارس الذين ولدوا في العصر الرقمي، ما زالوا يقدّرون تجربة الحرم الجامعي الكاملة.

المفترق الخطير عام 2020 كان فيروس كورونا الجديد، بشكله الوبائي العالمي الذي أجبر القطاعات بمعظمها على الإقفال، بما فيها مؤسسات التعليم العالي. ومع هذا الإقفال كان المهرب الوحيد لمواصلة العملية التعليمية قلّة بالكامل إلى العالم الرقمي. بين الاختيار والإجبار تدور المسألة حالياً، إذ تفضل بعض المؤسسات الإبقاء على هذا الوضع، لكن ما مدى نجاح التجربة؟ هل يتعلم الطلاب بكفاءة فعلاً؟ وماذا عن الأكاديميين أنفسهم؟ هل إلقاء المحاضرة من البيت نعمة أم نقمة؟

هذه الأسئلة وغيرها، أجرى موقع «تايمز هاير إيديوكيشن» الأكاديمي المتخصص، استطلاعاً حولها في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني الماضيين، شمل 520 استاذاً جامعياً. وعلى الرغم من أنّ الغالبية العظمى من بينهم (334 مشاركاً) كانوا من المملكة المتحدة، فإنّ جنسيات المشاركين بلغت 46، من جميع القارات. وجاء في خلاصات النتائج ما يلي:

- قال أكثر من نصف المشاركين إنّ الانتقال الأولي إلى التعليم عبر الإنترنت كان له أثر سلبي على صحتهم الذهنية، وبعتقد 60 في المائة من بينهم، أنّ هذا التعليم أثر في الصحة الذهنية لطلابهم.

- يعتقد 20 في المائة فقط، من الأساتذة، أنّ طلابهم يقدّرون التعليم عن بُعد بقدر ما يقدّرون التعليم وجهاً لوجه.

- يعتقد 10 في المائة فقط من الأكاديميين المبتدئين، أنّ مخططات جامعاتهم المعاد فتحها، ضدّ تفشي كورونا، هي مخططات قوية، مقارنة بـ 70 في المائة من كبار المديرين.

- معظم المشاركين غير متأكدين مما إذا كان التعليم الجيد عبر الإنترنت يؤدي إلى نتائج أقوى من التعليم التقليدي على مستوى تحصيل الطلاب.

- أكثر من 75 في المائة من المشاركين يودّون زيادة استخدام اجتماعات الأكاديمية عن بُعد في أعقاب الوباء.

(عصام سحمراني)

أزمة التعليم عن بعد في جامعات الأردن

عمّان ـ **انور الزيادات**

في منتصف مارس/ آذار الماضي، أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الانتقال إلى تطبيق نظام التعليم الإلكتروني في الجامعات، وهو ما سيستمر حتى نهاية العام الدراسي الحالي على الأقل، نتيجة لتفشي فيروس كورونا. ويتحدث العديد من الخبراء في مجال التعليم عن مشاكل عدة رافقت فترة التعليم عن بعد، وخصوصاً في ظل عدم الجهوزية لهذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى الفجوة الرقمية للوصول إلى المنصات الإلكترونية، والضعف الأكاديمي مقارنة بالتعليم الحضوري.

وأظهر استطلاع للرأي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية حول التعليم عن بعد في إبريل/ نيسان الماضي، أن 60 في المائة من الطلاب المستطلعة آراؤهم يواجهون صعوبات وتحديات في الدخول إلى المنصات التعليمية، وأن 58 في المائة من الطلاب غير راضين عن المنصات التعليمية التي وفّرتها جامعاتهم. كذلك، يرى 66 في المائة من الطلاب أن المنصات التعليمية التي وفرتها الجامعات تعتمد على أسلوب التلقين، كما أن أكثر من نصف الطلبة غير راضين عن جودة التعليم المقدم لهم عبر هذه المنصات. ويقول الطالب أحمد المناصير، الذي يدرس في إحدى الجامعات الخاصة، لـ «العربي الجديد»، إن الدراسة عن بعد سهّلت نجاح الطلاب، ووفرت عليهم المصاريف اليومية. لكن في ما يتعلق بالجانب الأكاديمي والعلمي، فلا يمكن مقارنته بالدراسة وجهاً لوجه، أما الطالبة الجامعية رهف محمد، فتقول إن الدراسة عن بعد غير عادلة، كونها تساوي بين الطالب المجتهد والطالب الأقل التزاماً، مشيرة إلى كثرة الغش في الامتحانات. وتتحدث عن وجود اختلاف من مدرّس إلى آخر، وخصوصاً في ما يتعلق بالجهد المبذول لتقديم المحاضرات وحول تقييمها للتحصيل العلمي، تقول: «بالتأكيد، هناك فرق كبير بين التعليم وجهاً لوجه والتعليم عن بعد. لكن الاهتمام والمتابعة هما اللذان يحددان مستوى التحصيل العلمي»، مشيرة إلى أن «الإنترنت لا تعد مشكلة كونها متوفرة وكلفتها مقبولة».

إلى ذلك، يقول منسّق الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلاب «ذبحتونا» فاخر دعاس، لـ «العربي الجديد»، إن التعليم عن بعد جاء كطوق نجاة بالنسبة للجامعات الرسمية بشكل خاص، والتعليم العالي والحكومة بشكل عام. ويلفت إلى أنه خلال العامين الماضيين، زاد عدد المقبولين في الجامعات الرسمية بسبب النتائج المرتفعة للطلاب في الشهادة الثانوية، ما أدى إلى اكتظاظ كبير في الجامعات، خصوصاً الأردنية في العاصمة عمان وجامعة اليرموك - العلوم والتكنولوجيا في إربد شمال البلاد.

ويشير إلى أن الأعداد الكبيرة هذه جاءت رغم عدم وجود بنية تحتية قادرة على استيعاب هذه الأعداد. فكان التعليم عن بعد فرصة تاريخية تم استغلالها إلى أقصى حد. كذلك، وجدت إدارات الجامعات في التعلم عن بعد فرصة لتوفير مبالغ كبيرة لعدم استقطاب هيئة تدريسية جديدة من الأكاديميين، من خلال زيادة عدد الطلاب في الشعبة الواحدة، وتخفيض المكافآت المخصصة لهيئة التدريس، بالإضافة إلى تخفيض استهلاك الكهرباء والمياه، لافتاً إلى استغلال بعض الجامعات الأهلية مادياً.

> المؤسسات التعليمية والجهات المعنية لم تخط أي خطوة إلى الأمام بمسألة التقييم

ويصف دعاس التعليم عن بعد في الجامعات الرسمية بـ «الفاشل»، لافتاً إلى أن «استمراره مرتبط بالماديات ولا أهداف أخرى له». ويرى أنه كان من الممكن إيجاد حلول عبر إجراء الامتحانات داخل الحرم الجامعي. «نحن أمام فشل كبير وإخفاقات متتالية، خصوصاً مع اعتماد التعليم العالي للفصل الثاني عن بعد. بعض الطلاب، منهم طلاب الدبلوم، لم يدرسوا أي مادة حضورياً، والأسوأ أن طلاب الدبلوم والماجستير أنهوا دراستهم من دون أن يتعرف المشرفون على المواد على مقدمي الامتحانات».

ويقول: «للأسف، تفتقد الامتحانات النزاهة الأكاديمية، وهذا أخطر ما في ملف التعليم الجامعي عن بعد. نحن أمام كارثة، إذ إن طلاب الطب في السنتين الثانية والثالثة يمضون عامين في التعلم عن بعد، وهما السنتان الأساسيتان اللتان تؤهلانهم لدخول المستشفيات. لذلك، نحن أمام كارثة حقيقية ترتبط بمخرجات التعليم». ويرى دعاس أن «الحل الوحيد بالحد الأدنى هو إجراء الامتحانات داخل الحرم الجامعي، لضمان النزاهة وحضور الطلاب إلى المختبرات. أما طلاب الطب، فبدوام منتظم داخل الجامعات، وإلا فنحن أمام تدمير ممنهج للتعليم في الجامعات».

بدوره، يقول عضو هيئة التدريس في الجامعة الأردنية منصور المطارنة لـ «العربي الجديد»، إن «تجربة التعليم عن بعد جاءت على حين غرة وكانت هناك صعوبات كبيرة في البداية، إلا أنه مع الأيام تم تجاوز بعض السلبيات. في الفصل الرابع من التعليم عن بعد، تحسنت وتيرة التعليم كما جرى التغلب على بعض الصعوبات». ويلفت إلى أن الكادر التعليمي كان في البداية يرسل المادة من دون أي تفاعل مع الطلاب بشكل مباشر ومتزامن، لكن الوضع تغير نوعاً ما.

ويستدرك قائلاً: «المشكلة تكمن في التقييم إلكترونياً في ظل الغش، معتبراً أن المؤسسات التعليمية والجهات المعنية لم تخطُ أي خطوة إلى الأمام بمسألة التقييم، علماً أن هناك منصات إلكترونية في العالم تتحكم بالأمر، بالإضافة إلى المراقبة عبر كاميرات وبرامج محددة»، يضيف أن الشخص الذي يقدم الامتحان يكون أمام المراقب، ولا يستطيع القيام بما يفقد الامتحان نزاهته.

إجراءات الوقاية في البلاد ما زالت صارمة (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

بلجيكا: الحجر الصحي يزيد العنف الزوجي

كيف أثرت أزمة كورونا، والتدابير الصارمة، في العنف الزوجي؟ سؤال تطرقت إليه دراسة بلجيكية، أظهرت أنّ العنف ازداد

بروكسل ـ **لبيب فهمي**

كشف استطلاع عبر الإنترنت، أجرته جامعة «لييج» في منطقة والوني، جنوبي بلجيكا، وفي العاصمة بروكسل، سياقات العنف الزوجي التي يعاني منها عامة المواطنين، خصوصاً أولئك القادرين على تقديم شهاداتهم، أي من يستطيعون استخدام الإنترنت ويمتلكون استقلالية في الكشف عن هذه التجارب، وذلك لرصد مستوى العنف بالترافق مع انتشار فيروس كورونا الجديد، والإجراءات الوقائية المصاحبة له في البلاد.

وضمت الفئة المستجوبة 1530 شخصاً، تتراوح أعمارهم بين 18 و83 عاماً، مع متوسط عمر يصل إلى 35 عاماً، وكان 80 في المائة منهم من النساء، جميعهن يعشن في إطار الحجر الصحي المفروض بسبب فيروس كورونا مع أزواجهن. كذلك، فإنّ لدى 46 في المائة من المشاركات النساء أطفالاً، فيما نصفهن متزوجات منذ أكثر من 10 سنوات، وثلثهن متزوجات منذ عامين على الأقل من دون أن يصلن إلى عشر سنوات، بينما 2 في المائة فقط التقين للتوّ بأزواجهن، في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، أي خلال فترة الحجر الصحي ساري المفعول. ومن بين العوامل المتعلقة بظروف الحجز، ركزت الأسئلة على الوقت الممضي في مكان السكن وأساليب العمل، وأبرزت أنّ 46 في المائة من النساء يعملن عن بعد، وربعهن كنّ في إجازة مرضية أو عاطلات عن العمل، و13 في المائة منهن كنّ ينتقلن إلى مكان عملهن، فيما 13 في المائة طالبات. وكانت واحدة من كلّ أربع مشاركات قد واجهت بالفعل، بعد أربعة أسابيع من الحجر الصحي، فقدان الدخل المالي.

وإذا كان التواجد لفترة طويلة في المنزل يشكل ضغطاً، فإنّ الدراسة لم تكشف عن صلة مباشرة بين العمل عن بعد والعنف داخل العلاقات الزوجية. لكن، من ناحية أخرى، أدى عاملان بشكل خاص إلى زيادة مخاطر العنف الجسدي أو النفسي. العامل الأول الذي يرتبط بشكل واضح بالعنف هو حداثة العلاقة بين الزوجين. فكلما كانت العلاقة حديثة، زاد خطر العنف. وتوضح الطبيبة النفسية، فابيان جلواكز، الاختصاصية في العنف الزوجي لـ «العربي الجديد» أنّه «في حال وجود زوجين شابين، ولم يتم بعد التوصل إلى الأسس الزوجية بينهما، فإنّ خبرتهما في أساليب التنظيم العلائقي والعاطفي، والتعديلات في التفاعلات، ومعرفة الآخر، والتواصل ستكون أضعف. وفجأة، يجد هؤلاء الأزواج الشباب أنفسهم معزولين في فقاعة، ومع الحجر، يجد الزوجان نفسيهما معزولين، ويتعين عليهما التعامل مع ضغوط متعددة وفقدان الأمل والملل والإحباط وزيادة الانفعال. وقد كان أحد عوامل الأزمة لدى الأزواج طريقة مواجهة الخطر الصحي، فبعضهم يضاعف الإجراءات الاحترازية، بينما النصف الآخر لا يهتم على الإطلاق. وبالتالي، فإنّ سياق الأزمة والتدابير الصحية يمكن أن يولّدا العنف، لكن، يمكن أيضاً أن يؤدي إلى تفاقم وتعزيز ديناميات العنف الزوجي القائم مسبقاً، وكذلك السيطرة التي يمارسها الزوج، بحسب الدراسة.

> جلواكز: كلما صغر مكان العيش، زاد معدل العنف النفسي أو الجسدي

وأبلغت المستطلعات عن عنف نفسي، كالصراخ والإهانات والتجاهل لفترة طويلة، وجسدي، كالصفع واللكمات أو الركلات التي تؤدي إلى الإصابة وتتطلب رعاية طبية. ومن بين الذين شملهم الاستطلاع، أقرّ 13 في المائة من الرجال أنهم مارسوا العنف الجسدي، و7 في المائة من النساء. وعلى الرغم من أنّ العنف كان في الغالب «بسيطاً نسبياً» كالدفع والصفع، لكن لم يكن من دون ضرر. وقد أبلغ الرجال، أنفسهم، عن أشدّ أشكال العنف الجسدي. أما في ما يتعلق بالعنف النفسي، فقد أشارت ثلث النساء المجيبات وربع الرجال إلى أنهم لجأوا إليه. ومن بين جميع الذين شملهم الاستطلاع، تورط الثلث في عنف جسدي ونفسي أثناء الحجر الصحي. ويميل الرجال أكثر بكثير من النساء إلى ملاحظة أنّ العنف الزوجي قد ازداد خلال الأزمة. تعلق جلواكز: «العدد ضخم، فهذا يعني أنّ واحداً من كلّ ثلاثة أزواج شهد على العنف. مع ذلك، فإنّ أولئك الذين عاشوا فترة الحجر الصحي مع أزواجهم يظهرون مشاكل نفسية أقلّ من أولئك الذين اضطروا إلى مواجهة الوحدة. وهذه مفارقة الاستطلاع».

في بروكسل (كينزو تريبوليز/ فرانس برس)